نحو إستراتيجية اقتصادية دولية لمواجهة الإرهاب

د. قحطان السيوفي

وردني، بالبريد الالكتروني، سؤال (ألا يمكن وضع استراتيجية اقتصادية لمحاربة الإرهـاب؟...) الإرهـاب نتاج مشروع عالمي ساهمت في تصميمه وإخراجه، بشكل مباشر وغير مباشر، الولايات المتحدة الأميركية وبعض حلفائها الإقليميين في الشرق الأوسط... ووفر صانعوه، منذ البداية، الغطاء السياسي له ليصبح الإرهاب ظاهرة خطيرة، ووباءً ينتشر بسرعة كالخلايا السرطانية ؛ ليرتد على صانعيه لاحقاً... المشهد العالمي اليوم يظهر أن الولايات المتحدة تدعي محاربة الإرهاب وهي، عملياً، لا تملك إستراتيجية لمواجهة الأحداث الكبرى... وما تردد الرئيس الأميركي طوال فترة رئاسته، إلا تعبير عملي عن غياب هذه الإستراتيجية.... وهروب من قضايا استراتيجية سبق أن تعهدَ بمعالجتها (كالقضية الفلسطينية مثلاً)... وينطبق ذلك على موضوع الإرهاب الذي ساهمت الولايات المتحدة الأميركية في إيجاده وانتشاره... وتقوم اليوم بابتداع ما يسمى تحالفات أميركية أوروبية إقليمية شرق أوسطية ؛ لمحاربة الإرهاب... وهي لا تعدو كونها، عمليا، إجراءات استعراضية دعائية غير جادة لعمليات عسكرية جوية..ً لا نتائج لها سوى إطالة عمر الإرهاب.

إن محاربة الإرهاب بالقوة العسكرية (أي بالقوة الصلبة) أمر ضروري أساسي وهـام... ولكن لابد من وضع استراتيجيات متكاملة مع العمليات العسكرية.. بقـرارات من مجلس الأمن الـدولي... وفي هذا الإطار من الضروري أن يضع المجتمع الدولي إستراتيجية اقتصادية عالمية للتصدي للإرهاب ومحاربته؛ مثل هذه الاستراتيجية يمكن أن تعتمد محورين اثنين: أولهما ؛ العمل على تجفيف المنابع المالية للإرهاب، وكشف وضرب مصادر تمويله المادية... من خلال مشروع أممي لضبط وسد كل القنوات المالية المصرفية، وغير المصرفية... وكل الإجراءات والقيود التي تعلن عنها الحكومات والمؤسسات المالية الغربية والإقليمية اليوم، حول الموضوع، لم تؤد لنتائج ملموسة... والمؤشرات العامة تبين استمرار تدفق الأموالَ إلى التنظيمات الإرهابية من قنوات مالية غربية وإقليمية... وكم كان الرئيس الروسي (بوتن) واضحاً في قمة العشرين الاقتصادية الأخيرة في تركيا عندما قال: (إن تمويل الإرهـاب يأتي من أربعين دولـة، منها دول تحضر اجتماعات قمة العشرين...).

بالمقابل لابد أن تتضمن هذه الاستراتيجية تدمير البنية الاقتصادية الأساسية للتنظيمات الإرهابية... من المعلوم أن تنظيم (داعش) يقوم ببيع النفط المستخرج من الأراضي التي احتلها في سورية والعراق، ويسوق النفط الداعشي بمعرفة حكومة أردوغان التركية، بل يقوم نجل أردوغـان شخصياً بالإشراف على تسويق النفط الداعشي لتحقيق مكاسب مادية... وقد فجر سلاح الجو الروسي والسوري مئات صهاريج النفط التي يستثمرها تنظيم داعش لنقل النفط إلى تركيا... المحور الثاني لهذه الاستراتيجية الاقتصادية ؛ تعتمد على خطط وبرامج للاحتواء الاقتصادي والاجتماعي من خلال إيجاد فرص عمل للشباب في الدول التي يتم تجنيد الإرهابيين فيها، لإبعادهم عن الفكر المتطرف... في اجتماع عقده أخيراً (نادي مدريد)، وهو منظمة تضم رؤساء دول ورؤساء وزراء سابقين يجتمعون بشكل منتظم ليناقشوا مسائل تهم العالم. أعدوا إطارا من عشر نقاط لوقف التطرف الإرهابي وكانت إحدى هذه النقاط، الاحتواء الاقتصادي للشباب... في رأيهم أن (الإقصاء الاقتصادي يوجد شعورا بالظلم والمعاملة غير المنصفة، وبالتالي يـؤدي إلى زيادة التطرف العنيف) ويتفق معظم المراقبين على أن الإقصاء الاقتصادي هو أحد أسباب التطرف العنيف. لكنه مجرد سبب واحد من أسباب عديدة. فهناك أسباب أخرى سياسية واجتماعية ودينية للتطرف.... وهذا يعني أنه علاوة على السياسة والأمن، ينبغي أن تركز البرامج الساعية إلى مواجهة الإرهـاب على استراتيجية اقتصادية واجتماعية... من ناحية أخرى لا تتوافر بعد دلائل علمية للربط بين متغيرات اقتصادية محددة كالفقر والبطالة والمستوى التعليمي بالعنف وعدم الاستقرار. وفي حين يزداد العنف الإرهابي في بعض البلدان الفقيرة، لا توجد شواهد على أن احتمال انضمام الفقراء في تلك البلدان إلى جماعات العنف أقوى من الاحتمال لغير الفقراء... مع الإشارة إلى وجود إرهابيين في دول صناعية متقدمة، ووجود إرهابيين يحملون درجات علمية عالية.... لذا ينبغي أن تتضمن الجهود الرامية إلى محاربة الإرهاب في دول العالم سياسات وبرامج تستهدف تحسين الاحتواء الاقتصادي والاجتماعي؛ كتهيئة المزيد من الفرص للشباب، وتحديث نظام التعليم، وتنمية المناطق المتخلفة والريفية... بالإضافة لقيام المرجعيات الدينية المعنية في العـالم بدورها في محاربـة التطرف الديني، وتوضيح الأهـداف النبيلة، السامية للديانات التي تدعو للمحبة، والإخاء، والتسامح... باختصار على المجتمع الدولي أن يضع إستراتيجيات دولية لمكافحة الإرهـاب، تعتمد بقرار من مجلس الأمن الـدولي ؛ وتحـترم سيادة الدول، من ضمنها استراتيجية اقتصادية لوقف تمويل التنظيمات الإرهابية، وضرب البنى التحتية الاقتصادية للإرهاب، بالإضافة لوضع برامج اقتصادية واجتماعية لاستيعاب الشباب في الدول التي ينتشر فيها التطرف... ولا شك أن التركيز على رؤية سياسية واقتصادية واعتماد مثل هذه الإستراتيجية الاقتصادية الدولية... سيكون متكاملاً مع الإستراتيجية العسكرية المعتمدة من مجلس الأمن ؛ بما يضمن ويحقق القضاء على الإرهاب، واجتثاث جذوره.

غمز من قناة التعاون مع «السلطات الشرعية» في دمشق وبغداد

تحالف الرياض.. تعويم لداعمي الإرهاب الأساسيين.. وتمايز عن واشنطن ومد يد لموسكو.. وإقصاء لطهران

| الوطن- وكالات

فجأة من دون سابق إنذار أعلنت السعودية أمس عن تشكيل تحالف إسلامي من ٣٤ دولـة من أجل مواجهة التنظيمات الإرهابية، بغض النظر عن ماهيتها. اللافت أن التحالف الذي يبدو أن ولي ولي العهد السعودي وزير الدفاع محمد بن سلمان قد اختاره ليقدم أوراق اعتماده أمام العالم، يضم دولاً من المفترض أنها مشاركة في التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن ضد تنظيم داعش الإرهابي، على حين غمز من قناة التعاون مع «السلطات الشرعية في دمشق وبغداد وبما يوافق المجتمع الدولي».

ولعل أكبر نقطة ضعف في هذا التحالف، الذي شكلته الرياض لتعويم نفسها وأنقرة والدوحة الثلاثي الإقليمي الراعي للإرهاب في العالم من أفغانستان إلى ليبيا مروراً، هو عدم شموله للعراق وسورية، فضلاً عن إيران التي تعتبر من أكبر محاربي الإرهاب في المنطقة. ويبدو أن السعودية ستصرف جهودها في هذا التحالف على إدارة الخلافات بين الأعضاء الأقوياء فيه قطر والإمارات، مصر وتركيا..!

وأعلنت وكالة الأنباء السعودية «واس» أمس، قرار ٣٤ دولة «تشكيل تحالف عسكري لمحاربة الإرهاب» بقيادة السعودية، وتشكيل «مركز عمليات مشتركة لتنسيق ودعم العمليات العسكرية لمحاربة الإرهاب ولتطوير البرامج والآليـات اللازمـة لدعم تلك الجهود» في الرياض.

وأضافت الوكالة في بيان نشرته، نقلته فرانس برس: إنه سيتم وضع الترتيبات المناسبة للتنسيق مع «الـدول الصديقة والمحبة للسلام (في وصف لا ينطبق حسب الرياض على إيـران)، والجهات الدولية في سبيل خدمة المجهود الـدولي لمكافحة الإرهاب وحفظ السلم والأمن الدوليين». واللافت أن البيان لم يشرح طبيعة العلاقة مع التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن.

وفي مؤتمر صحفي، أعلن ولي ولي العهد السعودي أن التحالف «يـأتي من حرص العالم الإسلامي لمحاربة هذا الداء (الإرهاب) الذي تضرر منه العالم الإسلامي أولاً قبل المجتمع الدولي ككل». وأضاف: «اليوم كل دولـة إسلامية تحـارب الإرهـاب بشكل منفرد، فتنسيق الجهود مهم جداً»، معتبراً أن ذلك سيطور «الأساليب والجهود التي يمكن (أن) نحارب فيها الإرهاب في جميع أنحاء العالم الإسلامي».

وأضاف ابن سلمان في أول مؤتمر صحفي يعقده منذ توليه منصبه في مطالع العام الجاري، «لدينا عدد من الدول تعاني من الإرهـاب من بينها سورية والعراق وسيناء (شبه الجزيرة المصرية) واليمن وليبيا ومالي ونيجيريا وباكستان وأفغانستان، وهذا يتطلب جهوداً قوية جداً لمحاربته».

ورداً على سؤال عما إذا كان التحالف يستهدف تنظيم داعش، قال الأمير السعودي إنه سيحارب «أي منظمة إرهابية تظهر أمامنا». وفيما يتعلق بإمكانية إجراء عمليات للتحالف في سورية والعراق، قال ابن سلمان: «لا نستطيع القيام بهذه العمليات إلا بالتنسيق مع الشرعية في ذاك المكان ومع المجتمع الدولي»، في موقف يقترب إلى حد بعيد من الموقف الروسي.

ابن سلمان خلال مؤتمر صحفي في الرياض معلناً عن تشكيل تحالف إسلامي لمكافحة الإرهاب (رويترز)

وحسـب اللائحـة التـي نشرتها وكـالـة الأنبـاء السعودية، فالدول المنضوية في التحالف تنتمي إلى منظمة التعاون الإسلامي. ومن أبرزها مصر وليبيا وتونس والمغرب والأردن والإمـارات والبحرين وقطر والكويت ولبنان ودولة فلسطين والسودان وتركيا وباكستان. كما أبدت عشر دول أخرى أبرزها إندونيسيا، أكبر الدول الإسلامية من حيث عدد السكان، تأييدها للتحالف.

وإلى جانب سـوريـة والـعـراق وإيـران فشلت السعودية في ضم الجمهوريات الإسلامية السوفيتية السابقة (أذربيجان- أوزبكستان- طاجكستان- تركمنستان- كازاخستان) وهي في أغلبيتها مقربة من موسكو. كما فشلت الرياض في إقناع دول عربية وازنة مثل الجزائر وسلطنة عُمان بالانضمام إلى تحالفها.

وأكد وزير الدفاع السعودي أن «هذه الدول ليست خارج التحالف، هذه الدول لها إجـراءات يجب أن تتخذها قبل الانضمام للتحالف ونظراً للحرص لإنجاز هذا التحالف بأسرع وقت، تم الإعلان عن ٣٤ دولة وإن شاء الله فسوف تلحق بقية الدول لهذا التحالف الإسلامي».

وكانت السعودية قد تعرضت لنكسة كبيرة عندما أعلنت عن تحالف عاصفة الحزم المشكل من عشر دول، بينها تركيا وباكستان. إلا أن الدولتين لم تتدخلا بشكل عسكري، وأحبطت إسلام آبـاد كل مساعي السعودية الرامية إلى ضمها إلى الحلف.

ومـن باريس، أعلـن وزيـر الخارجية السعودي عادل الجبير أن الدول الـ٣٤ الأعضاء في التحالف العسكري الإسلامي الجديد لمكافحة «الإرهـاب» ستتبادل المعلومات وتقدم معدات وتدريبا وستنشر قوات إذا لزم الأمر.

وقال الجبير خلال مؤتمر صحفي رداً على سؤال حول احتمال إرسال قوات على الأرض إلى الدول التي يضربها الإرهاب «القرارات تتخذ حالة بحالة، وليس هناك أي خيار مستبعد».

وفي أنقرة تلقف المسؤولون الأتراك الذين يعانون من عزلة لا طب لها نتيجة دعمهم لداعش وتكشف شرائهم النفط منه، الإعـلان السعودي بحماسة. وأكـد رئيس الـوزراء التركي أحمد داود أوغلو أن بلاده «مستعدة للمساهمة بكل الوسائل في كل التجمعات الهادفة إلى النضال ضد الإرهاب، أينما كان ذلك وأياً يكن منظم ذلك». وعلى ما يبدو فقد أسقطت أنقرة شروطها حيال رفض التعاون مع مصر، حيث تتهم الرئيس عبد الفتاح السيسي بالانقلاب على «الشرعية».

من عمان، أكد الناطق باسم الحكومة الأردنية وزير الدولة لشؤون الإعلام محمد المومني أن بلاده «على استعداد دائم للمشاركة الفاعلة في أي جهد لمحاربة الإرهـاب». وثمن «الدور الذي تقوم به السعودية وجهودها في مكافحة الإرهاب».

وفي القاهرة، قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية أحمد أبو زيد إن «مصر تدعم كل جهد يستهدف مكافحة الإرهاب والقضاء عليه سواء كان هذا الجهد إسلامياً أو عربياً، فهي تدعمه وتكون جزءاً منه»، وفق ما نقلته وكالة أنباء «الشرق الأوسط» المصرية.

وعن العلاقة بين التحالف المشار إليه ومقترح إنشاء قوة عربية مشتركة، قال أبو زيد إن «هناك اختلافاً بين الطرحين، فالتحالف الإسلامي يستهدف مكافحة الإرهاب فقط، أما القوة العربية المشتركة فهي تتعامل مع التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي بمختلف أشكالها، وفي النطاق العربي فقط».

بينها «الأحرار» و«الزنكي» وتهديد بنسف مؤتمر الرياض

تسريب للقائمة الأولية الأردنية للمنظمات الإرهابية

| الوطن- وكالات

كشف الصحفي الفلسطيني/ الأردني أحمد المصري، رئيس تحرير موقع «القدس العربي» أثناء لقائه على تلفزيون «دوتش فيلة» الألماني الرسمي عن حصوله عبر مصادر خاصة لتسريب للقائمة الأولية التي وضعتها المخابرات الأردنية عن تصنيف التنظيمات الإرهابية في سورية، على ما ذكر موقع «سوريات» الإلكتروني.

وقد ضمت القائمة، وفق ما ذكر المصري العديد من التنظيمات المتنوعة الحجم والانتشار. وقال المصري أنها تضم: «داعش»، «جبهة النصرة» مع كتائبها الإحدى عشرة، «حركة أحرار الشام الإسلامية»، «حركة نور الدين الزنكي»، «لواء التوحيد»، «جبهة المهاجرين والأنصار» مع جميع كتائبها، «جند الأقصى»، «فجر الإسلام»، والعديد من التنظيمات الأخرى.

وأضاف: إنه «لم يتم تصنيف (ميليشيا) «جيش الإسلام» كمجموعة إرهابية وهو أحد أكبر التشكيلات المقاتلة في ريف العاصمة دمشق»، وذلك يعود حسب المصدر لأن «جيش الإسلام» يقوم بمحاربة تنظيم داعش ويصرّح عن ذلك باستمرار من خلال متحدثه الرسمي إسلام علوش».

وكذلك لم يتم وفق المصري تصنيف «جيش الفتح» بكامله كمجموعة إرهابية وإنما بعض التنظيمات المقاتلة ضمنه»، وأنه من أهم التنظيمات التي صنفت تحت بند الإرهاب هي «حركة أحرار الشام الإسلامية» و«لواء التوحيد»، و«كتائب نور الدين الزنكي»، ذلك أن «أحرار الشام» تضم أعداداً كبيرة من المقاتلين وكانت أيضاً متمثلة وحاضرة في مؤتمر الرياض من خلال ممثلها السياسي لبيب النحّاس. وأعرب المصري عن تخوفه من أن ظهور القائمة بالشكل الحالي سيؤدي «لنسف مؤتمر الرياض وتعطيله وإبطال قراراته».

وذكر المصري أن القائمة الحالية لم تتضمن تصنيف حزب الله اللبناني والمجموعات العراقية التي تقاتل إلى جانب الجيش العربي السوري على أنها منظمات إرهابية. ويحيط المسؤولون الأردنيون تطور مهمة تصنيف التنظيمات المقاتلة في سورية، التي عهد بها لهم في مؤتمر «فيينا٢»، بسرية مطلقة.

وتفيد تسريبات مسؤولين غربيين بأن روسيا قدمت إلى الأردن قائمة أسماء ٢٢ من التنظيمات المقاتلة، منها بعض مجموعات ميليشيا «الجيش الحر»، لإدراجها في التنظيمات الإرهابية. وقدمت تركيا اسم «وحدات حماية الشعب» ذات الأغلبية الكردية. وقدمت دول عربية وخليجية إدراج أسماء ١٨ تنظيماً تقاتل في سورية.

تمثيلهن في الرياض «مخجل»

حملة لتفعيل دور النساء في مستقبل سورية

| الوطن

انتشرت مؤخراً حملة على مواقع التواصل الاجتماعي تدعو إلى تفعيل دور المرأة السورية خلال عمليات التفاوض بين المعارضة والحكومة لإنهاء الأزمة بعدما رشح عن مؤتمر الرياض للمعارضة تمثيل «مخجل» للمرأة السورية في الهيئة العليا التفاوضية المنبثقة عن المؤتمر. وفي صفحته على موقع «فيسبوك»، دعا «مركز بناء السلام والديمقراطية» في سورية في بيان له إلى التوقيع على وسم حمل عنوان «دور النساء في مستقبل سورية». وجاء في البيان: «نحن السوريين والسوريات من داخل الأرض السورية أو خارجها نطالب جميع الأطراف المعنية بالمفاوضات لإنهاء الكارثة السورية بتمثيل حقيقي وفعال للمرأة السورية بما يتناسب مع المعايير الدولية التي حددت هذه النسبة بما لا يقل عن ٣٠ بالمئة».

كما اعتبر البيان أن الحالة السورية تتطلب «وضع نسبة أعلى نظراً للدور الذي تقوم به المرأة السورية في ظروف الحرب القاسية». يذكر أن الوسم مفتوح للجميع وبإمكان أي متصفح لموقع «فيسبوك» أن يدخل إليه ويضع اسمه.

وكان رئيس «تيار بناء الدولة السورية» المعارض لؤي حسين قد اعتبر أن نسبة تمثيل النساء في الهيئة المنبثقة عن مؤتمر الرياض «مخجلة».

وفي بيان له على صفحته في «فيسبوك» تحت عنوان «بيان تيار بناء الدولة السورية حول مؤتمر الرياض»، اعتبر حسين أن «التسويات والتوافقات تقتضي تنازلات متبادلة من جميع الأطراف المشاركة في العملية المعنية، وهذا هو فعلاً ما حصل في مؤتمر الرياض، حيث تبادلت الأطراف تنازلاتها إلى أن تمكن جميع المشاركين من التوصل إلى وثيقة توافقية يمكنها أن تساعد على دفع العملية السياسية التي يشكل مؤتمر الرياض خطوتها الأولى، والتي ستتلوها مفاوضات جدية برعاية دولية وأممية تفضي إلى تسوية بين السلطة والمعارضة، يتزامن معها وقف لإطلاق النار بين جميع الأطراف المتحاربة في سورية ما عدا داعش وجبهة النصرة والمجموعات الشبيهة». واعتبر البيان أن الهيئة العليا التفاوضية التي نتجت عن المؤتمر مشكّلة من جميع الأطراف التي شاركت بالمؤتمر، ستقوم باختيار الوفد الذي سيقوم بمهمة التفاوض مع وفد النظام»، لكنه أردف: إن «اختيار هذه الهيئة قد لا يكون تم بالطريقة الفضلى». وشكك البيان بإمكانية «أن يكون قد جرى بعض التلاعب بتعيين الأسماء، وبالتأكيد نسبة النساء في هذه الهيئة نسبة مخجلة وهي لا تتناسب مع دور المرأة السورية في الأزمة الحالية، ولكن ما يخفف من ضرر هذه العيوب هو أن مساعي أغلب الدول ذات العلاقة بالصراع في سورية جدية في إنهاء القتال السوري وإنهاء النزاع السياسي السوري».

برلين لا تريده أن يشكل خروجاً من «عملية فيينا لمكافحة الإرهاب»

واشنطن ترحب بتحالف الرياض وموسكو تتريث

| وكالات

تباينت مواقف القوى الدولية من التحالف الذي أعلنته الرياض أمس. فبينما تريثت موسكو معتبرةً أنه من المبكر إبداء موقف من التحالف الناشئ حتى تعلم بدقة أهدافه وطريقته في مكافحة الإرهـاب، على حين سارعت واشنطن وبرلين إلى الترحيب بالتحالف، إلا أن الأخيرة طالبت هذا التحالف بأن يكون جزءاً من «عملية فيينا» لمكافحة الإرهاب.

ودعت منظمة التعاون الإسلامي والجامع الأزهر الدول الإسلامية كافة إلى الانضمام إلى التحالف.

في موسكو علق المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، على إعـلان الرياض تشكيل التحالف الإسلامي، قائلاً: إن «توحيد الجهود في مكافحة الإرهاب أمر إيجابي بكل تأكيد».

إلا أن بيسكوف أوضح، وفق وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء، أن الكرملين يحتاج إلى بعض الوقت لتحليل التفاصيل المتعلقة بأهداف هذا التحالف وقوام المشاركين فيه وأنشطته المحتملة.

ومن قاعدة إنجرليك التركية، رحب وزير الدفاع الأميركي آشتون كارتر بتحالف الرياض. وقال كارتر للصحفيين، رداً على سؤال بشأن المبادرة التي أعلنتها السعودية، وفق وكالة «رويـترز» للأنباء: «نتطلع إلى معرفة المزيد عما يدور في ذهن السعودية بخصوص هذا التحالف». وأضاف: «لكنه يتماشى بشكل عام على ما يبدو مع ما نحث عليه منذ فترة وهو اضطلاع الدول العربية السنية بدور أكبر في حملة محاربة داعش».

في برلين رحبت وزيرة الدفاع الألمانية أورسولا فون دير لين بإعلان السعودية. وقالت للقناة التلفزيونية الألمـانيـة «زد. دي. إف»، وفـق «رويـتـرز»: إن التحالف سيكون ذا فائدة إذا انضم للدول الأخرى التي تقاتل تنظيم داعش. وأضافت: إن التنظيم في غضون ذلـك قدمت منظمة التعاون الإسلامي مرافعة تؤيد تحالف الرياض. وأشار الأمين العام للمنظمة إياد مدني، إلى أن الدول الأعضاء في المنظمة هي من بين أكثر الدول تضررا من الإرهـاب، حيث يعاني المسلمون ويلات تلك الجماعات التي رهنت الإسلام بقراءاتها الخاطئة للنصوص الدينية.

وأضاف مدني في بيان نقلته وكالة «سبوتنيك»: إن المسلمين يتعرضون للاتهامات المؤدلجة، من جانب الأحزاب والتيارات اليمينية المتطرفة، ولأصوات الإسلاموفوبيا التي ترمي إلى تشويه صورة الإسلام والمسلمين.

ورحـب بـالإعـلان عـن تحـالـف إسـلامـي لمكافحة الإرهـاب، مشدداً على الموقف الثابت المتمثل في أن الإرهاب لا دين له ولا هوية، وأكد أن التصدي لـلإرهـاب يـجـب أن يـأخـذ بـالحـسـبـان، بجانب التدابير الأمنية والعسكرية، فهم وتحليل وتقصي ومواجهة الأبـعـاد المتعددة لهذه الظاهرة، مثل الإقصاء والتهميش، والتفكيك القسري للمؤسسات السياسية. إضافة إلى ضـرورة بحث الأسباب الكامنة وراء العنف الطائفي ومحـاولات تسييس الخلافات المذهبية والتركيز على الانتماء الطائفي باعتباره جوهر الهوية، واختراق جهات خارجية للجماعات الإرهـابـيـة والمـتـطـرفـة بـهـدف خدمة أجنداتها السياسية الخاصة.

في القاهرة دعا الأزهر الشريف «الدول الإسلامية كافة» إلى الانضمام إلى التحالف الإسلامي، معرباً عن الأمل في أن تنجح جهوده في «دحـر الإرهـاب وتخليص العالم من شروره».

وقـال الأزهـر في بـيـان: إن تشكيل هـذا التحالف الإسلامي «كان مطلباً ملحاً لشعوب الدول الإسلامية التي عانت أكثر غيرها من الإرهـاب الأسود الذي يرتكب جرائمه البشعة دون تفريق بين دين أو مذهب أو عرق».

دميتري بيسكوف

استفاد من الخلافات بين أطراف كثيرة تعارضها.

وقالت دير لين: «أعتقد أن من الصحيح أن تشكل المعارضة (لداعش) مجموعة لكنها تحتاج إلى أن تكون -وهذا مهم- جزءاً من عملية فيينا (لمكافحة الإرهاب) التي تضم جميع الدول التي تقاتل الدولة الإسلامية مثل الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا وتركيا والسعودية بل إيران والصين».

وفي وقت سابق من الشهر الحالي أقر البرلمان الألماني خطة للانضمام إلى حملة قصف التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، على داعش في سورية، من خلال إرسال طائرات تجسس عسكرية من طراز تورنادو وفرقاطة تساعد في حماية حاملة الطائرات الفرنسية شارل ديغول وكذلك إعادة تزويد الطائرات بالوقود وما يصل إلى ١٢٠٠ من العسكريين.

لكن ألمانيا لن تنضم إلى دول مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وروسيا في شن ضربات جوية.

موسكو تحدد هوية نحو ٢ آلاف روسي مشتبه في انتمائهم للتنظيمات الإرهابية

أعلنت هيئة الأمن الفيدرالي الروسية أنها حددت هوية أكثر من ٢٩٠٠ مواطن روسي يشتبه في انتمائهم إلى التنظيمات الإرهابية في سورية والعراق.

ونقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن رئيس الهيئة ألكسندر بورتنيكوف قوله في اجتماع لجنة مكافحة الإرهاب الوطنية الروسية الذي انعقد في موسكو أمس: إن «١٩٨ من هؤلاء المتشددين قتلوا في الشرق الأوسط بينما عاد ٢١٤ آخرون إلى روسيا»، مؤكداً أنه تم فرض رقابة أمنية مشددة على العائدين في الوقت الذي صدرت فيه أحكام قضائية بإدانة ٨٠ منهم مع اعتقال ٤١ آخرين.

ولفت بورتنيكوف إلى أن أجهزة الأمن الروسية قضت على ١٥٦ من أفراد العصابات المسلحة بينهم ٣٦ متزعماً منهم ٢٠ أعلنوا تأييدهم لتنظيم داعش الإرهابي، مبيناً أن هذه النجاحات أدت إلى إصابة نظام إدارة العصابات المسلحة بالشلل ومنعها من تجنيد عناصر جدد.

وأوضح بورتنيكوف أن الأجهزة الأمنية الروسية تحقق حالياً مع أكثر من ١٦٠٠ شخص للاشتباه في تقديمهم مساعدات مادية لتنظيم داعش الإرهابي وتمكنت أيضاً من إحباط محاولات نحو ١٠٠ مواطن روسي للتوجه إلى النقاط الساخنة في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق أكد المسؤول الروسي أن الوضع الأمني داخل روسيا يتجه نحو التحسن بفضل الجهود الرامية إلى التصدي للإرهاب، مشيراً إلى أن المخاطر الإرهابية الأساسية لا تزال تتعلق بأنشطة «العصابات المسلحة» شمال القوقاز.

وأشار بورتنيكوف أيضاً إلى تراجع عدد الجرائم التي تحمل طابعاً إرهابياً في روسيا خلال العام ٢٠١٥ بواقع مرتين ونصف المرة.

وشدد بورتنيكوف على ضرورة التركيز على قطع قنوات إمداد هذه العصابات والتصدي للأنشطة الترويجية للإرهابيين عبر الشابكة وعمليات التجنيد في صفوف المواطنين الروس للمشاركة في تنظيمات إرهابية دولية.

كما حذر من أن تدفق المواطنين الروس المتوجهين إلى «النقاط الساخنة» لا يزال في تصاعد، موضحاً أن الحديث يدور بالدرجة الأولى عن شباب من دائرتي شمال القوقاز والفولغا والدائرة الجنوبية الفيدرالية.

ودعا إلى اتخاذ إجراءات متكاملة من أجل تصويب الوضع والتصدي لمحاولات الترويج للإرهاب والتطرف.

كما أشار المسؤول الأمني في هذا السياق إلى التهديدات التي يوجهها إرهابيو داعش إلى روسيا بعد بدء عملية سلاح الجو الروسي في سورية يوم ٣٠ أيلول الماضي، مؤكداً أن مسلحين من «النقاط الساخنة» يحاولون التسلل إلى الأراضي الروسية، إضافة إلى تدبير أعمال إرهابية لاستهداف مواطنين روس في الخارج، على غرار تفجير طائرة الركاب الروسية فوق سيناء يوم ٣١ تشرين الأول.

(سانا – روسيا اليوم)